

## التشريعي: قرار الخارجية الأمريكية بحق النائب حماد سابقة خطيرة وانحياز للاحتلال



قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي: إن قرار الخارجية الأمريكية القاضي بإدراج اسم النائب فتحي حماد ضمن قائمة الإرهاب الدولي يعد سابقة خطيرة ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين ديمقراطياً وبشكل حر ونزيه، معتبراً أن القرار يأتي ضمن السياسة الأمريكية المنحازة للإجرام الصهيوني، ويُشكل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي، والأعراف والاتفاقيات البرلمانية الدولية، والحصانة البرلمانية التي من المفترض أن يتمتع بها النواب. جاءت أقوال بحر خلال وقفة تضامنية نظمها التشريعي مع النائب حماد أمام بيته في شمال قطاع غزة، بحضور لفييف من نواب التشريعي وبمشاركة جماهيرية كبيرة، وطلاب بحر الإدارة الأمريكية بالتراجع عن هذا القرار الذي اعتبره

02 &lt;&lt;&lt;

## د. بحر: تأجيل الانتخابات المحلية قرار سياسي وخطوة نحو إلغائها

07 &lt;&lt;&lt;

## الزعارير يدعو السلطة لإغلاق ملف المضربين عن الطعام

02 &lt;&lt;&lt;

## التشريعي يزور أهالي الشهداء ويستقبل وفوداً رسمية وشعبية مهنتاً بالعيد

5-4 &lt;&lt;&lt;

## لجنة التربية تستمع لأعضاء مجلس جامعة الأقصى وتؤكد حرصها على استمرار المسيرة التعليمية



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع لعدد من أعضاء مجلس جامعة الأقصى الحكومية حول واقع الجامعة في ظل القرارات الأخيرة الصادرة عن وزارة التعليم في رام الله والتي تنعكس سلباً على الطلبة والمسيرة التعليمية داخل الجامعة، وحضر الجلسة التي ترأسها النائب عبد الرحمن الجمل كلا من النواب: خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، يحيى العبادسة، وهدى نعيم.

من ناحيتهم قدّم أعضاء مجلس الجامعة مبادرة لحل الأزمة تتمثل بتكليف الوزير لقائم بأعمال رئيس للجامعة لمدة ثلاث شهور بحد أقصى ويتم تسهيل مهامه، ومن ثم حث الطلبة على الالتحاق بالجامعة في جميع تخصصاتها وبيان تاريخها وإعادة رواتب جميع العاملين المقطوعة رواتبهم، والحفاظ على الحقوق المالية والأكاديمية والإدارية للعاملين كافة، وصولاً لمرحلة تعيين رئيس للجامعة بتوافق كل الأطراف المعنية وحسب الأنظمة والقوانين المعمول بها.

أوضاع موظفي العقود وظيفياً ومالياً وإدارياً حسب الأصول والقانون. من جانبهم أكد أعضاء لجنة التربية حرصهم الشديد على استمرار المسيرة التعليمية في جامعة الأقصى وعبروا عن دعمهم ومساندتهم لأي مبادرات من شأنها إيجاد حلول خلاقة لهذه المشكلة والحفاظ على مسيرة الجامعة ومستقبل أبنائنا الطلبة.

وشدد أعضاء لجنة الجامعة على تراجع الوزارة في رام الله عن القرارات والإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص العاملين في الجامعة الذين تم تعيينهم منذ العام 2011 م وحتى تاريخه مع الحفاظ على حقوقهم وتسوية أوضاعهم بما يحفظ حقوقهم المكتسبة وبما يتوافق مع النظام الفلسطيني المعمول به في ديوان الموظفين العام وتسوية

## التشريعي: نطالب الإدارة الأمريكية بالتراجع عن قرار إدراج النائب حماد على قائمة الإرهاب

دولار يتم تكريسها لتدمير الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. ودعا الخارجية الأمريكية لتصنيف قادة الاحتلال العسكريين والمدنيين الذين أسروا وقتلوا وحرقوا الأطفال والنساء بدم بارد وقاموا بإعدامات ميدانية أمام العالم بأسره ودنسوا المقدسات الإسلامية والمسيحية وشنوا ثلاث حروب على قطاع غزة هذه هي المعايير الحقيقية لتصنيف الإرهاب وليس من يقوم بخدمة شعبه. وطالب الإدارة الأمريكية بالتراجع عن هذا القرار الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين خلافا لميثاق الأمم المتحدة والعلاقات بين الدول، داعياً البرلمانين في العالم ومنظمات حقوق الإنسان للتصدي لهذا القرار الجائر برفع دعاوى أمام الجهات القضائية الدولية والأمريكية المختصة. كما طالب الشعب الفلسطيني الأبي وفصائله الحرة المجاهدة للتصدي لهذا القرار الجائر بكل الوسائل المتاحة ودعم انتفاضة القدس المجيدة لمواجهة الإرهاب الصهيوني ووقف الجرائم اليومية بحق أبناء شعبنا الفلسطيني.



المجحف بحق النائب حماد معتبراً أنه يأتي في الوقت التي تقوم الإدارة الأمريكية بدعم المؤسسة العسكرية الصهيونية الإرهابية بمبلغ 38 مليار

منوهاً لأن حماد يقوم بواجبه في الدفاع عن حقوق وثوابت أبناء شعبه التي أقرتها كافة القرارات والمواثيق الدولية. وانتقد بحر قرار الخارجية الأمريكية

بما فيهم الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وأن إدراج اسمه في قائمة الإرهاب الأمريكي يعد جريمة كبرى واعتداء على الشعب الفلسطيني برمته،

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي: إن قرار الخارجية الأمريكية القاضي بإدراج اسم النائب فتحي حماد ضمن قائمة الإرهاب الدولي يعد سابقة خطيرة ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين ديمقراطياً وبشكل حر ونزيه، معتبراً أن القرار يأتي ضمن السياسة الأمريكية المنحازة للإجرام الصهيوني، ويُشكل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي، والأعراف والاتفاقيات البرلمانية الدولية، والحصانة البرلمانية التي من المفترض أن يتمتع بها النواب. جاءت أقوال بحر خلال وقفة تضامنية نظمها التشريعي مع النائب حماد أمام بيته في شمال قطاع غزة، بحضور لفيف من نواب التشريعي وبمشاركة جماهيرية كبيرة، وطالب بحر الإدارة الأمريكية بالتراجع عن هذا القرار الذي اعتبره بمثابة تهديد للأمن والسلم الدوليين ومخالفة واضحة لميثاق الأمم المتحدة والعلاقات بين الدول. وأكد أن النائب حماد منتخب من قبل الشعب الفلسطيني في انتخابات حرة ونزيهة شهد لها العالم أجمع في 2006م

## الشهداء جددوا الانتفاضة

## النائب الزعاري يدعو السلطة لإغلاق ملف المضربين عن الطعام

شهداء في سبيل الحرية والخلاص من ظلم الاحتلال، واستمراره في انتفاضة القدس رغم كل المحاولات والمؤامرات لوأدها". وتابع "إن الإعدامات التي ينفذها الاحتلال بحق شبابنا لهي شهادة على حالة الخذلان التي يتمثل بها المستوى الرسمي العربي والإسلامي، وعلى تخاذل السلطة بالصمت على هذه الجرائم، عبر استمرارها في التنسيق الأمني الذي ساهم في تغول الاحتلال وجراته على أبناء شعبنا". وشدد على أن شعبنا عرف طريقه وانحاز إلى نهج المقاومة، ولفظ نهج التسوية والانبطاح، ولذلك فإن الثقة بهذا الشعب كبيرة وأنه لن يمرر أي مؤامرة، ولن يغفر للمتخاذلين والمتآمرين مهما طال الزمن أو قصر.



التمثلة بالحكم بالإعدام بحق شبابنا. وأكد أن "شعبنا هو من يستحق التقدير والشكر لانحيازهم لنهج المقاومة، وتقديمه لأبنائه وبناته

الطاهرة تراب الأرض المباركة في اليومين الماضيين قد جددوا العهد مع شعبهم ومع انتفاضة القدس المتواصلة، وكانوا شاهدين على جرائم الاحتلال

السلطة هي سلطة وظيفية، وأن الاعتقال السياسي يخدم أجندة سياسية وأمنية احتلالية ضد إرادة شعبنا، وهي ما زالت تنظر إلى التنسيق الأمني باعتباره مقدساً ولا نية لديها للانفكاك عنه، بل تريد بذلك أن ترسل للاحتلال رسالة مفادها أن السلطة ما زالت على عهدا معه، والتزامها بأمنه رغم ما يقال في الإعلام عن قطيعة تفاوضية بين الطرفين وتكر حكومة الاحتلال لكل شيء له علاقة بالمعاهدات والاتفاقات". ولفت إلى أن أجهزة السلطة في الضفة ما زالت تواصل اعتقال العشرات من الشباب والكوادر والنخب المثقفة والأكاديميين من خيرة أبناء الضفة الغربية المحتلة وترفض الافراج عنهم. إلى ذلك اعتبر الزعاري أن شهداء شعبنا الذين رويو بدمائهم

طالب النائب باسم الزعاري، السلطة بكل مستوياتها السياسية والأمنية بالإفراج عن المعتقلين المضربين عن الطعام، وكل المعتقلين السياسيين لديها، داعياً في تصريح صحفي أصدره أمس لإغلاق هذا الملف بالكامل، والانحياز لحقوق شعبنا والدفاع عنه وحمايته من جنود الاحتلال ومستوطنيه. وأوضح أن عدم استجابة السلطة للمطالب الشعبية التي تنادي بالإفراج عن المضربين عن الطعام في سجونها يعد إمعاناً منها في قهر الشعب، والضرب بحقوقه عرض الحائط، والتي أهمها حقّه في الحرية، وهو ما يفسر تنامي حالة الغضب تجاه السلطة في الآونة الأخيرة. وأردف "إن هذه الممارسات التي لم تتوقف منذ سنوات تدل على أن





كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## النائب فتحي حماد .. يمثل إرادة الشعب الفلسطيني

ليس غريباً على الإدارة الأمريكية التي أبدعت في تدمير كل مقومات القوة والتقدم في أمتنا العربية والإسلامية على مدار العقود الماضية، أن تتخذ قراراً عبر وزارة خارجيتها بإدراج النائب في المجلس التشريعي الأخ فتحي حماد ضمن قائمة الإرهاب الدولية.

فالواقع أن هذه القائمة، وما تحويه من أسماء لشخصيات وجماعات ومؤسسات ودول، هي نتاج للرؤية الأمريكية الأحادية التي ترى العالم وقضاياها بعين واحدة، ولا تنظر إليه إلا بمنظار مصلحتها الخاصة المجردة من كل الأخلاق والقيم الإنسانية والممتحنة لكل القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية. لقد تناسلت الإدارة الأمريكية أن الأخ فتحي حماد هو نائب في المجلس التشريعي ومنتخب ديمقراطياً وبشكل مباشر من الشعب الفلسطيني في انتخابات حرة ونزيهة شهد لها العالم أجمع، وأشرفت عليها شخصيات ومؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية، وعلى رأسها الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، وأن دوره الوطني ووظيفته البرلمانية تنحصر فحسب في خدمة أبناء شعبه والدفاع عن حقوقه وثوابته ومصلحه الوطنية دون أي شيء آخر. ولعل الأكثر إثارة للغضب والغربة أن هذا القرار الأمريكي قد جاء عقب أيام قليلة من الدعم العسكري الأمريكي الهائل للكيان الصهيوني الذي بلغت قيمته 38 مليار دولار، وذلك دون أدنى اعتبار لسلك وممارساتها الكيان ضد شعبنا الفلسطيني التي تم تصنيفها كجرائم حرب وجرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وفق المواثيق والأعراف الدولية وقواعد القانون الدولي والإنساني.

وهكذا تبدو المفارقة واضحة ما تكون حين تعمد الإدارة الأمريكية إلى مكافأة المحتل المعتدي المجرم الذي مارس ولا يزال القتل والعريضة وسفك الدماء، ولازالت الحروب الثلاثة الأخيرة شاهداً على حجم وحشية الاحتلال ضد أهلنا وأبناء شعبنا، فيما لازالت عمليات الاستيطان المسعورة وحملات تهويد القدس والجهود الرامية إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، شاهداً على طبيعة وعقلية الكيان الذي لم تجد الإدارة الأمريكية أي غضاضة في ضخ عشرات المليارات في قنوات دعمه العسكرية، في ذات الأوقات الذي تضع فيه شخصية وطنية لم تزد سوى أنها دافعت عن حقوق شعبها ولم يثبت ضدها أي نوع مخالفة من أي شكل كان في قائمة الإرهاب الدولي، تصنيف منحرف، ومعايير مفضوكة، تشكل أساس رؤية وعمل وتقييم الإدارة الأمريكية، وانحياز كامل للإجرام الصهيوني، وانتهاك سافر لقواعد القانون الدولي والإنساني وكل الأعراف والمواثيق والاتفاقيات الدولية والبرلمانية التي تمنع معاقبة الضحية ومكافأة المعتدي، دون أن يصدر عن المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية والأممية أي موقف رشيد للأسف الشديد.

إن هذا القرار الأمريكي إذ يعيد التأكيد مجدداً على طبيعة العلاقة العضوية التحالفية بين الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، وأنهما يبحران في قارب واحد وينتهجان سياسة واحدة ضد شعبنا الفلسطيني وشعوب أمتنا العربية والإسلامية، فإنه يحمل في الآن ذاته رسالة تخويف وإرهاب لكل القيادات الفلسطينية التي تدافع عن حقوق وثوابت ومصلح شعبها، ومادروا أن شعبنا الذي أنجب الشهداء العظام أمثال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وياسر عرفات وفتحي الشقاقي وأبو علي مصطفى، عصي على كل هذه المحاولات البائسة الصغيرة التي عجز الاحتلال نفسه عن تحقيقها بكل وسائل القهر والعنف والإرهاب طيلة العقود الماضية.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نتطلع إلى دور فاعل تبدهه البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات البرلمانية المختلفة بهدف إلزام الاحتلال الصهيوني باحترام الأعراف والمواثيق البرلمانية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والإنساني، وذلك عبر بلورة حراك برلماني مؤثر يستهدف الضغط على المنظمات الدولية والمجتمع الدولي الذين يقفون موقف متفرج أمام جرائم الاحتلال التي تمارس ضد أبناء شعبنا الفلسطيني صباح مساء.

وختاماً... فإن أدنى مراتب الشرف والكرامة التي يجب أن تتحقق في أي جد أو قرار دولي بخصوص القضية الفلسطينية تكمن في تقديم قادة الاحتلال إلى المحاكم الدولية المختصة لمحاكمتهم كمجرمي حرب، وإلا فإن الشعارات المرفوعة حول ما يسمى العدالة الدولية واحترام حقوق الإنسان وحرية الشعوب وما يسمى القانون الدولي والإنساني، ستبقى حبرا على ورق وكلمات تذرورها رياح السياسة القذرة ومصلحتها العفنة ليس أكثر.

## في رسالة وجهها لرئيس البرلمان د. بحر يشيد بلائحة البرلمان التونسي الداعمة للقضية الفلسطينية



وحكومة وشعباً، مضيئاً أن ذلك يجسد بحق عمق العلاقات الدينية والقومية والتاريخية والوجدانية بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والتونسي. ودعا البرلمان العربي والإسلامية والدولية إلى تبني معاناة شعبنا الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال وفرض الجرائم الصهيونية المتواصلة بحق أرضنا ومقدساتنا، وبذل كل الجهود الممكنة من أجل كسر الحصار المفروض على قطاع غزة وإطلاق صراح نواب الشعب الفلسطيني المختطفين في سجون الاحتلال.

خطوة هامة في سبيل إعادة تفعيل القضية الفلسطينية على المستويات الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن دعوة مجلس نواب الشعب التونسي للرئاسة والحكومة التونسية لاستثمار علاقاتهما الدولية من أجل تفعيل بنود هذه اللائحة تشكل خطوة أساسية على طريق إعادة القضية الفلسطينية بمفاتها المختلفة إلى سلم الأولويات الإقليمية والدولية. وأشار لأصالة الموقف التونسي في خدمة القضية الفلسطينية تاريخياً على مدار العقود الماضية، برلماناً

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني باعتماد مجلس نواب الشعب التونسي لائحة متعلقة بدعم القضية الفلسطينية، ونصرة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل تحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية، ورفضه الاستيطان والاعتقال والحصار الغاشم على غزة واختطاف نواب الشعب الفلسطيني. وأكد بحر في رسالة وجهها يوم أمس الأول لرئيس مجلس نواب الشعب التونسي محمد الناصر، أن اعتماد مجلسه لهذه اللائحة يشكل

## نواب القدس يهنتون سفير منظمة التعاون الإسلامي



من ناحيتهم أشاد النواب بالدور الذي تقوم به الممثلة في خدمة شعبنا، شاكرين للسفير توجهاته الحسنة تجاه القضايا السياسية الفلسطينية، مقدمين له شرحاً وافياً حول الواقع السياسي واعتداءات الاحتلال على مدن وقرى وأهالي الضفة الغربية، ومنددين بالإجراءات الصهيونية الاحتلالية بحق مدينة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.

بمدينة رام الله في الضفة المحتلة، حيث كان السفير الرويضي وطاقم الممثلة في استقبالهم، بدوره ثمن الرويضي زيارة النواب وتهنئتهم له معبراً عن أمله في تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم المالي واللوجستي لمدن الضفة الغربية المحتلة وفي مقدمتها مدينة القدس وأهلها، مندداً بما يمارسه الاحتلال من إجراءات قمعية وخطط تهدف لتهويد المدينة.

هنا النائبان أحمد عطون، ومحمد طوطح، رافقهما وزير القدس السابق خالد أبو عرفة، سفير ممثلة منظمة التعاون الإسلامي لدى فلسطين أحمد الرويضي بمناسبة توليه مهام منصبه متمنين له التفويق والسداد في خدمة القضية والشعب الفلسطيني، وآملين بإقامة طيبة للسفير وطاقم العاملين معه في فلسطين بين أهلهم وشعبهم. جاء ذلك لدى زيارتهم مؤخراً لمقر الممثلة





زيارة قيادة جهاز الأمن والحماية



د. بحرلدى استقبله النائب فتحي حماد والوفد من المخاتير والوجهاء

## التشريعي يزور أهالي الشهداء ويستقبل

الشهداء القادة، ومعبرين عن أملهم بعودة العيد القادم وقد تحررت بلادنا من دنس اليهود، بدورهم شكر ذوي الشهداء وفد نواب التشريعي على وفائهم لشهداء شعبنا معتبرين الزيارة لمسة وفاء لنضال وجهاد شعبنا ضد المحتل.

إلى ذلك استقبلت رئاسة التشريعي عدداً من الوفود الرسمية والشعبية وقادة القوى والفصائل الإسلامية

كان من بينهم سعيد صيام وزير الداخلية الأسبق، خنساء فلسطين النائب أم نضال فرحات، عائلة النائب جمال سكيك، المرحوم محمد حسن شمعة، د. عبد العزيز الرنتيسي، الشهيد إسماعيل أبو شنب، ومنزل أحمد الجعبري.

وقدّم وفد النواب التهنئة لذوي الشهداء الأبطال بمناسبة العيد مؤكدين على سيرهم على خطى

زار وفد برلماني تقدمه الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عدد من بيوت وأسر الشهداء صبيحة يوم عيد الأضحى المبارك لتهنئتهم بالعيد، وبدأت الجولة بزيارة منزل الشيخ الشهيد أحمد ياسين، حيث كان عدد من وجهاء العائلة بالإضافة لأبناء الشيخ في استقبال وفد النواب، وشملت الجولة أيضاً عدد من منازل الشهداء والقادة



معايدة عائلة المرحوم



زيارة عائلة الشهيد القائد أحمد الجعبري



زيارة عائلة الشهيد د. عبد العزيز الرنتيسي





وفد تركي ووزراء سابقين يمشون بالعيد



استقبال وكيل وزارة العدل والأمن العام للحركة الأحرار



استقبال قيادات وزارة الداخلية والأمن الوطني

## وفوداً رسمية وشعبية مهنئة بالعيد

القضية تحتل سلم الأولويات الوطنية". كما وجه نداء إلى جامعة الدول العربية والأمة العربية والاسلامية حكومات وشعوباً مطالباً إياهم بتحقل مسؤولياتهم تجاه قضية فلسطين وتحديد مدينة القدس المحتلة التي تتعرض لأعمال تهويد متواصلة واستيطاناً لا يتوقف، مؤكداً أن القدس أمانة في أعناق قادة الأمة العربية والاسلامية.

الشعوب وتعكر صفاء الأجواء الأخوية. ووجه رسالة خاصة للأسرى بمناسبة العيد قائلا: "أسرانا أنتم رمز عزتنا، وتحريركم أمانة في أعناقنا، ولن ننساكم، وسيأتي العيد القادم وأنتم بين أبناء شعبكم تتنسمون عبق الحرية إن شاء الله". وأضاف "أن الشعب الفلسطيني وخاصة حركة حماس لن يتوانيا عن العمل من أجل تحرير الأسرى، وأن هذه

والوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، بالإضافة لوزراء سابقين ووكلاء الوزارات الذين قدّموا التهنية بالعيد متمنين لشعبنا التحرير والانعقاد من الاحتلال. وفي ذات السياق هنأ د. بحر الأمتين العربية والاسلامية بحلول العيد متمنياً لشعوبنا العربية والإسلامية أن تنعم بالعيد في ظل أجواء الأمان والطمأنينة بعيداً عن المنغصات والتدخلات الخارجية التي تفسد علاقات



زيارة عائلة الشهيد إسماعيل أبو شنب



معايدة عائلة الشهيد سعيد صيام



م الشيوخ محمد حسن شمع





## نواب: الولايات المتحدة راعية الإرهاب في العالم وقراراتها ظالمة ومنحازة للاحتلال

قرار الخارجية الأمريكية الأخير القاضي بإدراج النائب فتحي حماد على لائحة "الإرهاب الأجنبي" لم يشكل صدمة لأحد لأننا تعودنا على انحياز الإدارة الأمريكية للاحتلال ومحاربتها للحق الفلسطيني على مدار عقود عدة، النائب حماد الذي قلل من أهمية القرار بقوله: "لا يرهبننا ولا يثنياننا عن خدمة أبناء شعبنا والدفاع عن حقوقه العادلة مهما كلفنا ذلك من ثمن"، حول هذا القرار "البرلمان" استطلعت آراء بعض نواب التشريعي وأعدت التقرير التالي:

### انحياز أعمى

أما النائب عن محافظة القدس أحمد عطون فقد اعتبر أن القرار يأتي في سياق انسجام الموقف الأمريكي مع الاحتلال، ويعبر عن الانحياز الأمريكي الأعمى لصالح الاحتلال، وهو رعاية حقيقية للإرهاب الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني، مؤكداً أن شعبنا لا يستمد شرعيته من الاحتلال ولا من القرارات الأمريكية بل يستمدّها من الدفاع عن حقوقه وأرضه ومقدساته. وأشار لأن شعبنا مستمر في الدفاع عن قضايه العادلة التي كفلتها كل المواثيق الدولية والأعراف الإنسانية، ومستمر في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ومسانديه

الشعب الفلسطيني لذا فهي وثيقة شرف له لأنه يدافع عن أبناء شعبه والإرهاب الحقيقي هو الاحتلال وأعدائه ومن ساندته، مطالباً الخارجية الأمريكية بالرجوع عن القرار.

واستدرك الأشقر بالقول: "كان الأجدر بالإدارة الأمريكية أن تدين الجرائم البشرية التي ارتكبتها قادة الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني سواء كانوا قادة عسكريين أو سياسيين، بالإضافة لإدانة انتهاكات الاحتلال بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية".

### تدخل سافر

بدورها قالت النائب سميرة الحلايقة تعليقاً على القرار: "إن إدراج حماد وهو نائب منتخب من قبل الشعب الفلسطيني على قوائم الإرهاب هو تعبير حقيقي وواضح ومكشوف عن سياسة أمريكا المنحازة للاحتلال، وهي اصطفاة بجوار الجلاذ ضد الضحية، حقاً إن أمريكا تتجاوز القيم الإنسانية وتتدخل في سيادة القانون الفلسطيني بشكل سافر وتتساقط مع جرائم الاحتلال بحق غزة وأهلها وعموم أبناء الشعب الفلسطيني". وأوضحت الحلايقة أن النائب حماد لديه حصانه اكتسبها من شرعية القانون

والعدل، وهو قرار ظالم جائر ومنحاز انحيازاً كاملاً للاحتلال الصهيوني، وهو عبارة عن ضوء أخضر للاحتلال حتى يرتكب المزيد من الجرائم بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

وقال الغول: "الإرهاب الحقيقي هو الاحتلال الصهيوني وقادته الذين يمارسون المجازر اليومية بحق شعبنا، وينتهكون القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والذي يدعم الاحتلال بالمال أو السلاح هو الإرهابي من الناحية القانونية والسياسية".

ورفض الغول القرار ودعا الخارجية الأمريكية للتراجع عنه إذا أرادت صيانة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

### وثيقة شرف



ومن جانبه قال النائب إسماعيل الأشقر: "إن إدراج الخارجية الأمريكية للنائب فتحي حماد على قائمة الإرهاب الأجنبي هو تعدي صارخ على ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يفترض أنهم يتمتعون بحصانة برلمانية ودبلوماسية".

وأكد أن الاعتداء على البرلمانيين هو اعتداء على الشعب الفلسطيني بأسره، وأشار لأن القرار يعبر عن عدم احترام أمريكا للديمقراطية والقانون الإنساني والدولي وتدخل صارخ في شؤون الآخرين وكل ذلك من أجل عيون الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الأشقر: "إن حماد هو أحد الرجال المدافعين عن قضيتهم وعن ثوابت وحقوق

ديمقراطية زائفة، موضحاً بأن النائب حماد منتخب ديمقراطياً وأن القرار أسقط القناع عن الوجوه السافرة التي تزعم



دعماً وإيمانها بالديمقراطية، مشدداً أن شعبنا وفي مقدمته النائب حماد يدافعون عن حقوقهم ومقدساتهم التي سلبها الاحتلال.

وأوضح بأن ما جرى بحق النائب حماد هو الإرهاب بعينه وبمثابة الاجهاز التام على كل الدعاوى الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يدعيها الغرب ويحاول أن يروجها ويسوق لها زوراً وبهتاناً.

### قرار غير قانوني



من ناحيته أكد النائب محمد فرج الغول أن القرار لا علاقة له بالقانون ولا بالحق



### أدعياء الديمقراطية

النائب سالم سلامة علق على القرار بقوله: "أن أمريكا هي راعية الإرهاب العالمي، وقرار خارجيتها بحق النائب حماد يأسف له كل حر وعادل في العالم، وهو يأتي في إطار محاربة شعبنا ودعم الاحتلال والانحياز للمصالح الصهيونية، وإرغام شعبنا على التخلي عن ثوابته ومقدساته وحق العودة".

وأكد أن نواب التشريعي وعلى رأسهم حماد الذي وضعته أمريكا على قائمة الإرهاب العالمي سيقبضون داعمين للحق الفلسطيني ومدافعين مخلصين عن شعبنا وقضيته، منوهاً لأن الأمريكيان هم من أسس الإرهاب وهم من قتل الأطفال والنساء حول العالم العربي في حروب طاحنة بحجج واهية، ثم يدعون الديمقراطية وهم أكثر الناس خرقاً لها واستهزاءً بها.

وانتقد تزويد أمريكا للاحتلال بمليارات الدولارات ليقتل أطفالنا في دعم واضح للإرهاب الصهيوني في حين أنها تصف من يدافع عن عرضه وأرضه بالإرهاب.

### الإرهاب بعينه

ومن جانبه قال النائب مروان أبو راس إن ممارسات أمريكا هي الإرهاب بعينه ولا يخفى على أحد دورها المنحاز تماماً لصالح الاحتلال الذي يمارس الإرهاب بجميع صوره عبر قتل الفلسطينيين وطردهم من بيوتهم وتدنيس مقدساتهم.

واعتبر أبو راس القرار بمثابة القضاء على كل ما تروج له أمريكا من قيم



وفي مقدمتهم الإدارة الأمريكية. ونوه لأن القرار ضد الأخ النائب فتحي حماد هو قرار ظالم لا يمت لا للقيم ولا المواثيق بأية صلة، مشيراً لأن حماد يكتسب شرعيته كما بقية إخوانه النواب من الشعب الفلسطيني الذي أعطاه هذه الثقة من خلال انتخابه كنائب عن الشعب ومدافع عن قضايه العادلة.

وشدد على أن "حماد" صاحب باع طويل في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق شعبه، داعياً لمحاسبة ومحكمة الاحتلال ووضع قاداته العسكريين والسياسيين على قائمة الإرهاب الدولي لأنهم يمارسون الإرهاب بحق شعبنا ليل نهار.



الفلسطيني وشرعية الانتخابات وشرعية الشعب الفلسطيني الذي انتخبه، وأمريكا زجت بساستها فيما لا يخصها ولا يعنيتها من أجل الدفاع عن ابنتها المدللة "إسرائيل".





بقلم النائب/  
مصطفى البرغوثي

## من المهم إجراء الانتخابات البلدية في موعدها

نأمل ألا يتعامل أحد باستخفاف مع قضية إجراء الانتخابات البلدية الفلسطينية في موعدها.

فهذه الانتخابات، إن جرت في موعدها سيكون لها مدلول عظيم في تكريس تقاليد الممارسة الديمقراطية.

وهي ستكون أول انتخابات تجري في الضفة والقطاع بشكل موحد منذ عام 2006، ويمكن أن تفتح الطريق لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولللمجلس الوطني، والتي طال انتظارها بعد أن مر على موعدها سنوات.

وهي تمثل أثباتاً على إمكانية الممارسة الديمقراطية رغم الانقسام، وكأسلوب فعال ومثالي لإنهاء واستعادة وحدة النظام السياسي.

وستعطي هذه الانتخابات فرصة للشعب المغيب عن صنع القرار لاختيار قياداته المحلية، وتكريس مبدأ مساءلة المسؤولين أمام الشعب.

ومن شأن الانتخابات المحلية أن تكون فرصة لعزل ومحاصرة العناصر المتناقضة مع المشروع الوطني التحرري، ولتكرار مآثر انتخابات عام 1976 في إسقاط المتعاونين مع أعداء شعبنا.

وستساهم الانتخابات في تعزيز وتمكين الشعب الفلسطيني بمجالس حيوية متجددة، أقدر على مواجهة مخططات الاستيطان وتحديات الاحتلال.

كما أنها تمثل وسيلة مباشرة لتأكيد استقلالية القرار الوطني الفلسطيني في وجه ضغوط الاحتلال وأي أطراف خارجية تريد أن تحرم شعبنا من حقه في ممارسة الديمقراطية، ومن تميزه بالتعددية السياسية، لتغدو التعددية عنصر قوة وليس عنصر ضعف مرافق للانقسام.

ومع بالغ الاحترام لمحكمة العدل العليا وأعضاءها فإن قرارها بوقف العملية الانتخابية حتى 2016-9-21 م، بحجة النظر في اعتراضات مقدمة لم يكن مقنعا، لثلاثة أسباب: أولاً: أن التذرع بأن الانتخابات لن تجري في القدس كسبب لإلغائها يتجاهل أن كل الانتخابات البلدية السابقة في أعوام 2006 وحتى 2008 و2012 لم تجر في مدينة القدس وإن كانت كما الانتخابات الحالية جرت في معظم القرى والبلدات المحيطة بها.

ثانياً: إننا قد اقترحنا مثل كثيرين، منذ أسابيع إجراء انتخابات بالتوافق لمدينة القدس العربية، وما زال ذلك ممكناً، كشكل من أشكال المقاومة الشعبية وبحيث يعاد تشكيل أمانة القدس لتكون هيئة فاعلة لحماية عروبتها.

وبدول وقف الانتخابات كان بإمكان المحكمة إصدار قرار بإجراء هذه الانتخابات في القدس العربية أيضاً وبالصيغة القابلة عملياً للتطبيق.

وثالثاً: أن مسألة صلاحية محاكم البداية واختلاف طبيعتها في غزة عن الضفة كانت حاضرة في ذهن وخطاب لجنة الانتخابات المركزية منذ البداية، ومعروفة للجميع ومشمولة ضمناً بميثاق الشرف الذي وقع من قبل كل الأطراف.

وان كانت بعض القرارات قد بالغت في شطب بعض القوائم، علماً بأن جزءاً منها شطب بقرار لجنة الانتخابات المركزية حسب القانون، فمن الممكن حصر مشكلة الانتخابات في تلك المواقع وإيجاد حلول عادلة لها دون أن تؤدي مشكلة خمسة مواقع إلى إلغاء الانتخابات في 422 مدينة وقرية وبلدة بكاملها.

إننا نأمل من محكمة العدل العليا، أن تراعي كافة الاعتبارات الوطنية والديمقراطية، وأن تحترم جهد مئات الآلاف ممن شاركوا فيها حتى الآن، وأن تسمح في قرارها النهائي باستئناف العملية الانتخابية وإجراء الانتخابات في موعدها، خاصة أن الحجتين المطروحتين كسبب لتعطيل الانتخابات هي قضايا سياسية خالصة، وليست مسائل قانونية.

ولنتذكر أن إجراء الانتخابات سيوجه ضربة قوية للانقسام ومن يروجون له، في حين أن الغائها سيعمق الانقسام والشرذمة وسيؤدي بالتالي إلى إلحاق المزيد من الضعف بالشعب الفلسطيني.

ولا بد للجميع من يتذكر أن العالم يراقب ويتابع كل صغيرة وكبيرة تجري في حياتنا. وإلغاء الانتخابات سيعطي صورة بالغة السلبية عنا لدى شعوب نحتاج إلى دعمها واسنادها.

وأول الشامتين بنا سيكون أولئك الذين يضغطون لإلغاء الانتخابات وفي مقدمتهم سلطات الاحتلال، حيث سينبرون للدعاء بأن الفلسطينيين ليسوا ديمقراطيين ولا يستطيعوا ممارسة الديمقراطية، وأن الديمقراطية في منطقتنا حكر على إسرائيل.

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من عوارض أزمة خطيرة من مظاهرها استمرار حالة الانقسام وعدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعدم إجراء انتخابات المجلس الوطني، والحاجة الملحة لتطوير منظمة التحرير الفلسطينية.

وتأجيل أو إلغاء الانتخابات، سيزيد من عمق الأزمة، بينما سيكون إجراؤها في موعدها مدخلا لمعالجة مظاهر هذه الأزمة المستعصية الواحد تلو الآخر.

## د. بحر: تأجيل الانتخابات المحلية قرار سياسي وخطوة نحو إلغائها

بحر السلطة في رام الله وحركة فتح إلى تغيير نهجها الراهن في التعاطي مع مجمل الوضع الفلسطيني الداخلي، والمبادرة إلى إنجاح جولة المصالحة الوطنية المرتقبة في الدوحة، والتوافق على إرساء استراتيجية وطنية موحدة لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس سليمة والوقوف صفاً موحداً في وجه الاحتلال ومخططاته العنصرية وإجراءاته القمعية على أرضنا ومقدساتنا وضد أهلنا وأبناء شعبنا.

على أن إجراء الانتخابات يشكل استحقاقاً وطنياً ودستورياً ينبغي عدم التلاعب به بأي حال من الأحوال. ولفت بحر إلى ضرورة تكريس الالتزام بالقانون والقيم واللوائح الدستورية في الحياة الوطنية الفلسطينية وفي إطار النظام السياسي الفلسطيني، مؤكداً أن التلاعب الحاصل في قضية الانتخابات المحلية لا يخدم المصلحة الوطنية العليا ولا يدفع باتجاه ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس سليمة خلال المرحلة المقبلة. ودعا

أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن قرار محكمة العدل العليا في الضفة الغربية بتأجيل النظر في قضية الانتخابات المحلية هو قرار سياسي وخطوة نحو إلغاء الانتخابات التي يفترض إجراؤها في الثامن من شهر أكتوبر القادم.

وأشار بحر في بيان صحفي اليوم إلى أن السلطة الفلسطينية في رام الله تتخوف من إجراء الانتخابات المحلية خشية من نتائجها المتوقعة، مشدداً

## "ضحايا غزة في رقبة الوزير وأميرة الهندي" النائب أبو بكر تكشف عن "مافيا" التحويلات الطبية



قالت النائب في المجلس التشريعي عن حركة فتح، الدكتور نجاة أبو بكر، إن الفساد المستشري في وحدة العلاج بالخارج بوزارة الصحة، حولها إلى "مافيا" حقيقية يقودها أشخاص نافذين بالوزارة، محملة وزير الصحة مسؤولية كل ما يجري، مضيفة أن مسؤولية وحدة العلاج بالخارج، أميرة الهندي تدعي أنها تمارس الشفافية ولكنها فعلاً تمارسها على الفقراء والبهسطاء والمحاصرين في قطاع غزة، وغابت شفافيته حينما قامت بتحويل أحد أقرباء وزير الصحة إلى مستشفى داخل الخط الأخضر على الرغم أن كل ما كان يعاني منه هو "الحكة" وفقاً لتصريحات أبو بكر.

وأكدت أبو بكر في تصريحات إعلامية أدلت بها مؤخراً أن ملف التحويلات الطبية تم استغلاله بشكل سيئ جداً، رغم أن هذه السياسة هدفت بناء المستشفيات وعملت على تهجير الخبرات وتقليل مستويات الأداء عندهم، كما أن هذه السياسة تكلف السلطة مليارات الشواكل وبدلاً من ممارسة الدور الوطني المنوط بالوزير بتوفير المستشفيات والخبرات وسد حاجة المجتمع المحلي بالمراكز المتخصصة الطبية، استسهل عملية التحويلات للخارج، الأمر الذي تحول إلى "بزنس" والوحيدون الذي دفعوا الثمن في هذا الموضوع مرضى قطاع غزة، الذين توفي منهم المئات تحت حجة ممارسة الشفافية من قبل مسؤولة العلاج بالخارج أميرة الهندي.

وأضافت النائب أبو بكر أن الوزير و"أميرته" الهندي، حاولا تضليل الرأي العام، بمسرحية مكشوفة، وأن حديثهم عن تقليل ملفات العلاج بالخارج والاكتفاء الذاتي غير صحيح، والصحيح أن التحويلات الطبية قلت من حيث العدد ولكنها زادت تكلفة، مما استدعى وفد من الممولين وتحديد الأمرين للتدخل حيث قاموا بتشكيل لجنة ثلاثية وتأكد لديهم فعلاً أن عدد التحويلات

نزيد معاناتهم وقتل مرضاهم باسم الشفافية، وعدم تأمين التحويلات الطبية الكافية للمرضى بالشكل الذي يؤمن لهم علاجاً محترماً، والابتعاد عن المماطلة والتسويف، وخلق "تجار" الموت لكي يعبثوا بمصائر المرضى.

وحملت أبو بكر وزير الصحة جواد عواد وأميرة الهندي مسؤولية المرضى الذين قضوا نحبهم وهم ينتظرون تحويلاتهم الطبية لتلقي العلاج في خارج قطاع غزة.

وختمت أبو بكر بقولها لا بد من تنحية قطاع غزة ومرضاهم عن أساليب العبث، بالتحويلات الطبية، وحن الوقت لقول الحقيقة، لكي ننهي من مافيا الخراب، وإنهاء تجارتهم بأرواح المرضى.

أقل ولكن تكاليفها عالية جداً. وأشارت أبو بكر إلى أن عمل "مافيا" التحويلات الطبية مجهز ومرتب ومقول بالشكل الذي تبدو فيه أنها تحويلات حقيقية وليست وهمية، مطالبة بضرورة تشكيل لجنة تقصي حقائق، دون أن يكون فيها وزير الصحة ولا أميرة الهندي، للوقوف على الحقائق التي يندى لها الجبين، ومحاسبة كل من له علاقة بالمταجرة في أمراض الناس، وخاصة مرضى قطاع غزة المحاصرون منذ عشر سنوات.

وسألت النائب أبو بكر الوزير، ألا يكفي قطاع غزة ما يتعرض له من حصار واعتداءات إسرائيلية، ومنع السفر وتقييد حرية الحركة والتنقل، حتى



## آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد  
majedpic@hotmail.com

## المشاعر المزيفة

العالم الافتراضي أو ما يسميه البعض "بالعالم الأزرق" متمثلاً بصفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والصفحات المحسوبة بأنواعها، هذا العالم بات يستحوذ على وقت الكثيرين منا، وأصبح اهتمام الناس به مبالغاً فيه، على الرغم من كونه عالماً افتراضياً وإفراط التعامل معه لا بد وأن يكون على حسابي العالم الواقعي والحقيقي.

ونظراً للاستخدام الخاطئ لهذا العالم وتحديدًا مواقع التواصل الاجتماعي التي يعكف الناس عليها بالساعات الطوال الأمر فقد انعكس هذا الأمر سلباً على العلاقات الاجتماعية وتسبب بإفساد علاقة الابن بأبيه والزواج بزواجه... الخ، إن الاهتمام بالعلاقات الإلكترونية على حساب العلاقات الحقيقية والشخصية لهو أمر معيب ومن الواجب تصحيحه.

إن عدم تفعيل الرقابة القانونية على مستخدمي تلك المواقع ومعاقبتهم في حالة الخطأ نتج عنه تجرأ الناس على بعضها البعض والخوض في أعراض الآخرين دون وجه حق، فقد شهدنا في الآونة الأخيرة حملات من التشكيك والتشهير ضد شخصيات أو مؤسسات لأبسط الأسباب ودون الاستناد على أي دليل منطقي أو قانوني يمكن أن يحتج به، ناهيك عما يترتب على تلك الحملات من انهيار للثقة في نفوس الجماهير تجاه هذا المؤسسة أو تلك.

لا أدري ما الحكمة أو الفائدة المرجوة من وراء استخدام العالم الافتراضي بهدف الإساءة للمنتجات الوطنية والمؤسسات أو المصانع والمحال التجارية العاملة داخل الوطن بمختلف مسمياتها، إلا فقدان المواطن الثقة بكل المنتجات والأشخاص والهيئات وما يترتب على ذلك من حالة اليأس والإحباط، أرى أنه من الواجب ملاحظة كل من يروج الإشاعات أو يكيل التهم جزافاً لأي طرف دون دليل، بل عليه إن كان مواطناً صالحاً أن يقدم ما لديه من أدلة وبيانات لجهات الاختصاص لتقوم بواجبها وتؤدي عملها على أتم وجه.

لقد أصبح من الواجب إيجاد بيئة قانونية وتشريعية رادعة لكل من يسعى استخدام مواقع التواصل، بهدف منع المخالفات وعقاب المخالفين حتى لا تبقى المؤسسات والشخصيات والسلع والمنتجات تحت رحمة قلة قليلة من الناس لا عمل لها سوى العيب بسمعة الآخرين دون رقيب ولا حسيب، وقديماً قالوا من أمن العقوبة سوء الأدب.

أما على الصعيد العائلي والاجتماعي والعاطفي فحدث ولا حرج حيث تغرقنا مواقع التواصل وروادها بعبارات الحب والغرام ليل نهار، فما بين مجاهر بحب زوجة، وبين مُتَبَمِّمٌ بالوفاء لأهله وكل هذا على مسمع ومرأى مستخدمي تلك المواقع، وهو بكل تأكيد أمر لا ضرورة له، بل لا داعي له على الإطلاق، ولنا في توجيهات نبينا أسوة حسنة إذ قال صلى الله عليه وسلم: "استعينوا على قضاء حوائجكم بالسر والكتمان". أو كما قال صلى الله عليه وسلم.

ليس من الأدب الإعلان عن مشاعر الحب العاطفي تجاه من نحب فما بالك بمن يضع هذه المشاعر بين يدي الناس جميعاً، والأدهى والأمر هو أن تكون تلك المشاعر غير حقيقية ومشاعر مزيفة وكثيراً ما يحدث ذلك، حيث تجد شخص علاقته بزوجه أو أهلها ليست على ما يرام غير أنه لا يكف عن كيل المدائح لهم، أو العكس وتفسير ذلك هو الهروب من الواقع ومحاولة إظهار غير الحقائق.

حقاً إنها المشاعر المزيفة التي لا تُسْمَنُ ولا تُغني من جوع، ولا تعبر عن الواقع بل هي أمور شكلية ليست حقيقية ولا وجود لها على أرض الواقع في حياة صاحبها، هذه المشاعر لا تغير الواقع وإن سعت لتجمله في الظاهر لكنها تبقى غير حقيقية وليست واقعية، على أصحاب المشاعر المزيفة أن يبادروا لتغيير واقعهم وتحسينه عبر التقرب ممن يحبون في الواقع، لأن العالم الافتراضي لا يعبر عن الحقيقة.

## التشريعي يزور مركز تأهيل ورعاية المسنين

المركز وقدم لهم التهنئة بحلول عيد الأضحى المبارك، مؤكداً أن زيارتهم هي واجب إنساني وأخلاقي وتأتي في سياق المسؤولية الاجتماعية للمجلس التشريعي، بدوره أعرب النائب عبد الرحمن الجمل عن اعتزازه الكبير بالدور الذي يقوم به المركز في رعاية المسنين وخاصة الذين تقطعت بهم السبل ولم يجدوا مأوى لهم نتيجة ظروف عائلاتهم، أو الظروف العامة التي يعانيها قطاع غزة، معرباً عن فخره بإدارة المركز والخدمات المقدمة للنزلاء فيه.

من ناحيته عبر مدير المركز عن بالغ شكره للتشريعي على لفتته الكريمة المتمثلة بزيارة المسنين والنزلاء في المركز، وأبدى استعداد مركزه لمواصلة جهوده الإنسانية الرامية لخدمة المسنين وخاصة المرضى منهم.

زار د. أحمد بحر رافقه النائب عبد الرحمن الجمل، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون مركز تأهيل ورعاية المسنين بمدينة الزهراء التابع لجمعية الوفاء الخيرية وكان في استقبالهم مدير عام الجمعية أدهم البلتاجي، ومدير مركز المسنين، اللذين قدما شرحاً حول مهام المركز والخدمات الإنسانية والطبية التي يقدمها للنزلاء المسنين على الرغم من ظروف الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات عديدة، مؤكداً أن رسالة المركز هي رسالة إنسانية بالأساس وأن إدارة المركز ما زالت تقوم بواجباتها تجاه هذه الشريحة الضعيفة رغم قصف الاحتلال لمقر جمعية الوفاء الخيرية وهي الجمعية الأم بالنسبة للمركز.

وتجول وفد التشريعي على المسنين المقيمين في



## لجنة الرقابة تلتقي المقرر الخاص للأمم المتحدة في "قضايا العنف ضد النساء"



وأكد النواب أن الاحتلال هو من ينتهك حرية المرأة وأنها أكثر مكونات المجتمع الفلسطيني تضرراً من إجراءات الاحتلال وممارساته العنصرية، داعين لمحاكمة الاحتلال على انتهاكاته بحق المرأة، منوهين لاحترام الشعب الفلسطيني لكل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الخاصة بالنساء وحماية حقوقهن.

دون نقص وذلك بموجب الموروث الوطني والثقافي والديني الذي يحمله المجتمع الفلسطيني بفكره وثقافته، مستعرضين القوانين التي سنّها المجلس التشريعي والخاصة بحماية النساء، كقانون الحضانة، وغيره من القوانين التي تحفظ مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني.

استضافت لجنة الرقابة وحقوق الانسان والحريات العامة يوم أمس بمقرها في المجلس التشريعي المقررة الخاصة للأمم المتحدة في قضايا العنف ضد النساء "دوبرافكا سيموتوفيتش"، وحضر اللقاء كلاً من النواب يحيى العبادسة، صلاح البردويل، هدى نعيم، وبحثوا واقع المرأة في المجتمع الفلسطيني والتحديات التي تواجهها، والقيود التي يفرضها الاحتلال بحق المرأة الفلسطينية.

بدورها أوضحت "سيموتوفيتش" أن مهمتها الاطلاع على أوضاع النساء ومعرفة واقعهن وجمع المعلومات الخاصة بالعنف ضد النساء تمهيداً لصياغة تقرير شامل يعالج تلك الأوضاع ويتم عرضه على الأمانة العامة لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة. من ناحيتهم أكد النواب أن المرأة الفلسطينية تتمتع بالحقوق والامتيازات



## ■ تحرير ومتابعة

حسام علي أبو جججوج

## ■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

## ■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps